

الذكاء الاصطناعي بين مطرقة القانون وسندان الابتكار التكنولوجي

Artificial Intelligence between Law's Hammer and Innovation's Anvil



ميموني وفاء¹ ، عماري نور الدين²

¹ مخبر الجرائم العابرة للحدود، المركز الجامعي أحمد صالح، النعامة، الجزائر،

mimouni.wafaa@cuniv-naama.dz

² مخبر الجرائم العابرة للحدود، المركز الجامعي أحمد صالح، النعامة، الجزائر،

Amari.nourddine@cuniv-naama.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/04 تاريخ القبول: 2024/10/27 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة ، شهد نظام الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً ، أدى إلى تغييرات متزايدة على حياة الإنسان في ظل العالم الرقمي ، لما له من قدرة على ضرب توازنات في بيئة المجتمع مما يؤثر على سلوكيات الأفراد والمجتمع بأسره، مما طرح تحديات قانونية جديدة تتعلق بالخصوصية والأمان والمسؤولية القانونية ، جعلت الدول في رهان لتطوير المنظومة التشريعية ، ما يضمن التوازن بين تشجيع التطور التكنولوجي ومواجهة المخاطر الناجمة عنه، بوضع قواعد قانونية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي والإستفادة من إيجابياته والحد من سلبياته.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ الشخصية القانونية؛ القانون؛ الابتكار التكنولوجي.

Abstract:

With the emergence of the Fourth Industrial Revolution, the artificial intelligence system has witnessed rapid development, leading to increasing changes in human life in the digital world, due to its ability to disrupt balances in the societal environment affecting the behaviours of individuals and the community as a whole, posing new legal challenges related to privacy, security, and legal responsibility, making countries confront the development of the legislative system to ensure a balance between encouraging technological advancement and facing the risks arising from it, by establishing legal rules regulating the use of artificial intelligence and benefiting from its positives and mitigating its negatives.

Key words: Artificial Intelligence ; Legal Personality ; Law; Innovation

مقدمة:

مع التقدم التكنولوجي الحديث والتطور العلمي المستمر، وظهور الثورة الصناعية الرابعة، برزت تكنولوجيا حديثة تسمى "الذكاء الاصطناعي"، والتي ستغير الكثير من جوانب الحياة البشرية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القانوني.

الذكاء الاصطناعي هو مجال في علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير البرامج والآليات قادرة على محاكاة القدرات العقلية للبشر وتنفيذ مهام معقدة. سعى العلماء والباحثون إلى إنشاء عقل إصطناعي يقترب من العقل البشري، وقد أسفر هذا السعي عن نتائج ملموسة إستفادت منها البشرية بأكملها. وبسبب ذلك، إنتشرت العديد من أنظمة وتقنيات للذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي.¹

وجود الذكاء الاصطناعي يتيح فرصة تطوير القواعد القانونية والتي يجب أن تواكب أي تطور علمي أو إجتماعي يحدث، لضمان غطاء آمن لمختلف التعاملات التقنية الحديثة، ولصالح المخاطبين بالقانون². على إثر ذلك ينبغي تحديث معظم القوانين والتشريعات لمواكبة هذه التكنولوجيا الذكية. أهمية الدراسة:

خصصنا هذه الدراسة لبحث موضوع الذكاء الاصطناعي ، نظرا لكونه أحد أبرز قضايا العصر الحديث ، والتي لها تأثير على حقوق الأفراد وحرياتهم ، وما تثيره هذه التقنية من إشكالات. إذ تبرز أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على تنظيم إستخدامات الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني ، قد ينجم عنه العديد من المخاطر والتجاوزات. كما تكمن أهمية هذا الموضوع في مواكبة الإنفتاح التكنولوجي الذي شهده هذا العالم ، من خلال وضع قواعد قانونية واضحة وصريحة ومحددة تنظم إستخدام الذكاء الاصطناعي ، لتحديد الخصوصية والمسائلة والمسؤولية عند إستخدام هذا النظام وتسببه في إلحاق الضرر ، ما يستدعي

تعديل المنظومة القانونية لمواكبة هذا التطور التكنولوجي خاصة مع ظهور أنواع جديدة من المعاملات التقنية ، وجرائم جديدة في العالم الرقمي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يثير موضوع البحث إشكالية رئيسية تتمثل في ما مدى مشروعية إستخدام الذكاء الاصطناعي في ظل النصوص القانونية الدولية والوطنية؟

¹ محمدي أحمد نسيم ، ثورة الذكاء الجديد، كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم؟ الطبعة الأولى ، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، فيفري 2021، ص 52.

² سعيد وليد سعد الدين محمد، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد 64، العدد 02، 2022، ص 11.

أهداف الدراسة :

تتناول أهداف هذه الدراسة عدة نقاط، منها:

-توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي.

-إستعراض التطورات التشريعية المتأثرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة.

-تسليط الضوء على مواقف الدول فيما يتعلق بإستخدام الذكاء الاصطناعي.

-تحديد دور المشرع الجزائري في وضع إطار قانوني لتنظيم وتحديد حدود إستخدام التكنولوجيا في مجال الذكاء الاصطناعي.

منهج الدراسة:

بالنسبة للمنهج المعتمد في هذه الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي بالأسلوب التحليلي لتوافقه مع محتوى الدراسة ، من خلال وصف ظاهرة الذكاء الاصطناعي ، وتحليل التشريعات المرتبطة بالموضوع للوصول إلى بناء أساس قانوني سليم لتنظيم إستخدامات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة القوانين التي لها علاقة بتنظيم بعض المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

إستنادا إلى ما تقدم ، عالجنا موضوع البحث الموسوم ب"الذكاء الاصطناعي بين مطرقة القانون

وسندان الابتكار التكنولوجي" في محورين رئيسيين على النحو التالي :

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي ودوره في الابتكار التكنولوجي

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وسماته

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: الجوانب السلبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول:: الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: الموقف التشريعي من أنظمة الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول

الذكاء الاصطناعي ودوره في الابتكار التكنولوجي

يعد الذكاء الاصطناعي من الأنظمة الحديثة التي حظيت باهتمام واسع من الدول، نظرا للتطورات المستمرة التي تشهدها هذه التقنية ، التي تعكس الدور البارز والحيوي للذكاء الاصطناعي في مستقبل الابتكار التكنولوجي، حيث يمتد تأثيره في تطوير العديد من مجالات الحياة. لذلك، يعني هذا المحور بإستعراض تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان سماته (أولا)، وذكر تطبيقاته (ثانيا) ، ثم التطرق إلى الجوانب السلبية لإستخدام الذكاء الاصطناعي (ثالثا):

المطلب الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي وسماته

سنعالج في هذا الجزء تعريف الذكاء الاصطناعي ، ثم نتطرق إلى خصائصه على النحو التالي:

أ- تعريف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

تحت مصطلح (AI)، تم طرح مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة من قبل عالم الحاسوب جون مكارثي في أحد أبحاثه، حيث إقترح أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يشهد طفرة نوعية إذا تمكنت الآلات من حل المشكلات التي تتطلب قدرات بشرية لحلها، وقد قدم تعريفا للذكاء الاصطناعي على أنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية".¹

رغم أن مصطلح الذكاء الاصطناعي ظهر لأول مرة في عام 1956 وبدأت تقنياته في الإنتشار مؤخرا، إلا أنه لا يزال من الصعب التوصل إلى تعريف متفق عليه وموحد على نطاق واسع، يعود ذلك إلى صعوبة تحديد ماهية الذكاء البشري وكذلك الذكاء الاصطناعي ذاته، علاوة على ذلك، يختلف المنظور الذي يصف الذكاء الاصطناعي، الذكاء هو العنصر الأساسي في القدرة على تحقيق الأهداف، وتختلف مستوياته وأنواعه بين البشر والآلات والحيوانات.²

الذكاء الاصطناعي هو مصطلح واسع يشمل العديد من المجالات، حيث يركز على تطوير أنظمة الكمبيوتر لمحاكاة جوانب مختلفة من الذكاء البيولوجي (الذكاء البشري)، مثل التعرف على الصوت، ترجمة

¹ محمد علي أبو علي، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2024، ص 21.

² سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي، تطبيقات وإنعكاسات، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد (6)، العدد رقم (4)، ديسمبر، 2022، ص 93.

اللغات، الإدراك البصري، واتخاذ القرارات¹. وبالتالي يمكن تعريفه كتقنية ، على أنه علم يركز على تطوير تقنيات لتمكين الآلات من تنفيذ نشاطات تحتاج عادة إلى الذكاء البشري².

(ب)- سمات الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يتفرد بعدة سمات وخصائص مقارنة بالأنظمة التكنولوجية الأخرى من بينها:

- القدرة على إستنباط المعرفة وتوظيفها بفعالية ضمن الإمكانيات المتاحة.
- القدرة على الإستفادة من الخبرات السابقة وتوظيفها بفعالية أفضل وأسرع في مواقف جديدة.
- القدرة على تقديم المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الفورية³.
- تتيح تطبيقات الذكاء الاصطناعي للأجهزة التعرف على الأصوات والكلام، إضافة إلى القدرة على تحريك الأشياء.
- يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي من التعلم المستمر بطريقة ذاتية وآلية دون الحاجة إلى الإشراف أو المراقبة.
- قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على معالجة كم هائل من البيانات و المعلومات⁴.
- يسمح للأشخاص بالتواصل مع كيانات الذكاء الاصطناعي إذا كان هذا التواصل أكثر سهولة، دل ذلك على مستوى الذكاء المتقدم لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- القدرة على الإبداع والإدراك، إضافة إلى التعلم من الأخطاء وتحسين الأداء عن طريق الاستفادة من التجارب السابقة، أي التعلم من المحاولة والخطأ.
- الإستدلال، من خلال القدرة على إكتشاف فكرة أو مفهوم معين بناء على المستندات والمعطيات الإرشادية المتاحة.
- الغموض، والذي يتم بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لحل المشكلات أو التعامل مع الحالات المعقدة

¹ Simon Deakin and Christopher Markou , Is law computable? : critical perspectives on law and artificial Intelligence, Oxford, UK ; New York, NY : Hart Publishing, an imprint of Bloomsbury Publishing, 2020,p286

² محمد علي أبو علي ، المرجع السابق، ص 21

³ البابلي، عمار ياسر محمد زهير ، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة ، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد 29، عدد 1، يناير 2021، ص 141.

⁴ سعاد بوبحة، المرجع السابق، ص 96.

والصعبة، حتى في ظل نقص المعلومات الكاملة، تعتبر هذه الخاصية من أبرز ما يميز الذكاء الاصطناعي عن الآلات التقليدية.

- البيانات المتضاربة، حيث يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على معالجة البيانات التي تحتوي على أخطاء وتناقضات.¹

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي :

تزايد تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتي تشمل مجالات عديدة ، في هذه الدراسة سنسلط الضوء على بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري والأمني والقضائي على النحو التالي:

(أ)- استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني:

من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني هو "الشرطة التنبؤية"، وهي برمجيات ذكية مزودة بأدوات تحليلية متقدمة تتغذى على كافة أشكال وأنواع البيانات المتاحة لدى الشرطة حول الجرائم والمجرمين، بغض النظر عن شكل أو حجم أو دقة المعلومة. تعتمد هذه التقنية على تحليل أنماط السلوك الإجرامي المعقدة لتقديم توقعات دقيقة حول الأماكن والأوقات المحتملة لوقوع الجرائم، كذلك تحديد المشتبه فيهم قبل حدوث الجريمة. بناء على هذه التوقعات، يتم تكثيف وجود دوريات الشرطة في المواقع المحددة لإعتراض الجرائم قبل وقوعها والمساهمة في منع ظهور مجرمين جدد². تشمل تطبيقات الشرطة التنبؤية في العمل الأمني: تحليل الصور، تحليل الحمض النووي وغيرها.

(ب)- تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية :

شاهد مؤخرا إنتشارا ملحوظ "للروبوتات العسكرية"، قد أطلق العديد على هذه الحملة التكنولوجية عنوان "الروبوت الجندي حروب المستقبل". وقد بدأت العديد من الدول تسعى للحصول على جيش من الروبوتات مثل أمريكا وروسيا . شهدت هذه الروبوتات العسكرية إنتشارا واسعا بما فيها تلك الروبوتات القادرة على تتبع تضاريس الأرض . إضافة إلى روبوتات أخرى متخصصة في تطهير الأرض من الألغام وقد تجاوز التطور التكنولوجي ذلك ، حيث هناك روبوتات قادرة على القفز وتجاوز الجدران والحواجز وإخترق مناطق العدو ، وقد تجاوز إرتفاع تلك الحواجز والجدران 6 أمتار. كما تمتلك هذه الروبوتات القدرة على التحدث بلغات متعددة ومختلفة، ولها دور هام في مجال القيادة والحركة ، دون الحاجة إلى مصدر تغذية خارجي حيث تعمل بواسطة بطاريات قابلة للشحن. هذا التطور التكنولوجي

¹ محمد علي أبو علي، المرجع السابق ، ص ص 27، 28.

² البابلي ،عمار ياسر محمد زهير، المرجع السابق، ص 147.

فاق كل التوقعات حيث أصبح الروبوت العسكري قادرا على التوجه إلى أقرب مصدر كهربائي (المقبس) لإعادة شحن بطاريته بنفسه عند الحاجة.

تعمل كل من فرنسا وأمريكا والصين ، على إطلاق مشاريع لتطوير "الجندي المعزز"، لصنع روبوتات كاملة . يهدف هذا المجال إلى تعزيز قدرات البشر لدى "جندي المستقبل" أو كما يطلق عليه HOMO « ROBOCOPUS سيتم تعديل الحمض النووي لجندي المستقبل DNA وزرع شريحة في دماغه لزيادة قدراته العقلية « microchip » ، إضافة إلى تزويده أيضا بهيكل خارجي يعزز قدرته على تحمل التعب ورفع الأثقال، إلى جانب ذلك زرع شريحة أخرى في العينين لتعزيز قدراته البصرية " BIONIC EYES"، كذلك تقنيات السمع لديه مع تزويده أيضا بمضادات حيوية ولقاحات لحمايته من الأمراض والفيروسات.¹

ج-إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي :

كل نوع من الذكاء الاصطناعي له شروط وقيود مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة يمكن للتقنيات الآلية أداء مهام جديدة في المجال القانوني ، ويرتبط بالطفرة الحالية من التكنولوجيا القانونية حول الكثير من التطورات في التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية ، أو التي سهلت التنبؤ بالنتائج القانونية وأتمتة مراجعة المستندات .²

يساعد الذكاء الاصطناعي في تصنيف المجرمين بموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي، وفحص طرق الإثبات الجنائي والتحقق من صحتها بسهولة كما له أثر عظيم في تحقيق سرعة العدالة ونجازتها. يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تدعم النظام القضائي الجنائي من خلال تحديد هوية الجاني المرتكب للواقعة الإجرامية بدقة بفضل برمجياته المعقدة وخوارزميات معينة، يستطيع الذكاء الاصطناعي من خلالها كشف الغموض المحيط بالواقعة من خلال إدخال المعطيات المتحصل عليها من خلال تصوير مسرح الجريمة أو دراسة وتقييم الحالة الصحية للمشتبه بإرتكابها، يستطيع الذكاء الاصطناعي إثبات قدرته على معرفة إرتكاب السلوك المكون للجريمة أم لا بدقة تفوق قدرة البشر. بفضل تقنية التعرف على الوجه يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحديد وجود المتهم في مكان آخر بعيدا عن موقع الجريمة، مما يؤدي إلى تبرئته من التهمة الموجهة إليه. كما يمكن لتقنيات الذكاء

¹ محمدي أحمد نسيم، المرجع السابق، ص ص 98، 99.

² Simon Deakin and Christopher Markou ,op.cit ,p 214.

الإصطناعي تولي مهمة تصنيف المساجين في المؤسسات العقابية ودراسة حالاتهم من خلال تحليل التقارير التي يتم إدخالها إلى الأنظمة.¹

كذلك من بين تطبيقات الذكاء الإصطناعي في المجال القضائي دوره في تطوير المهن القانونية من بينها مهنة المحاماة، إن مستقبل هذه المهنة لم ينجو من تأثير الثورة الرقمية ما أثر على طريقة العمل والتحديات التي يواجهها المحامي. في ظل التغيرات التكنولوجية المستمرة، أصبح من الضروري على المحامي التكيف مع هذه التحولات والانفتاح على العالم الرقمي لما للذكاء الإصطناعي من إيجابيات تتجاوز سلبياته. الرقمنة تفرض إستخدام التقنيات والتكنولوجيا التي تعزز من فعالية العمل وتقلل من التكاليف مما يجعل مواجهة الواقع الرقمي ضرورة حتمية للمحامي المعاصر.

بات من الضروري لأصحاب المهن الحرة ولا سيما المحامون، التكيف مع التحديات الجديدة من خلال الإستفادة من الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته المتعددة. لم يعد دور المحامي يقتصر على تحليل القضايا ومعالجتها قانونيا عبر الدفع والطلبات ضمن أطر زمنية محددة، بل أصبح يشمل أيضا إستخدام الذكاء الإصطناعي لتحسين الأداء وتعزيز فعالية الأعمال ذات الصلة.²

المطلب الثالث: الجوانب السلبية لاستخدام الذكاء الإصطناعي

مع تزايد استخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي في مختلف المجالات إلا أن هذا الإستخدام يحمل في طياته العديد من الجوانب السلبية، سنذكر البعض منها :

-أنظمة الذكاء الإصطناعي تستند إلى كم هائل من البيانات الشخصية ما يثير مخاوف أمنية كبيرة ترتبط بأمن البيانات والخصوصية.

-تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على خوارزميات التعلم الآلي التي تعمل ك"صناديق سوداء" حيث يصعب فهم كيفية إتخاذ القرارات بشكل شفاف. هذا يجعل من الصعب تحميلها المسؤولية عن أفعالها دون معرفة آلية إتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشفافية والمسائلة، وهذا يؤدي إلى صعوبة تحميلها المسؤولية عن تصرفاتها نظرا لعدم وضوح كيفية إتخاذ أنظمة الذكاء الإصطناعي لتلك القرارات.

¹ سعيد وليد سعد الدين محمد، المرجع السابق، ص ص 14، 15.

² محمد أمين بن قايد علي، الذكاء الإصطناعي ومهنة المحاماة: نحو التخلي عن النموذج التقليدي لممارسة المهنة، مجلة الإجتهد القضائي، المجلد 15، العدد 02، (العدد التسلسلي 32)، نوفمبر 2023، ص ص 151، 152.

- سرعة تطور خوارزميات الذكاء الاصطناعي تثير مخاوف كبيرة مرتبطة بالإنشار السريع للتقدم التكنولوجي، مما قد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة مثل الإفترار إلى المسائلة ، سوء إستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وعدم وجود ضمانات كافية ضد التطبيقات الضارة.¹

- قد تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بإرتكاب سلوك إجرامي معين مثل الدخول إلى البورصة وأسواق المال وإنتهاك القوانين المنظمة لها، إضافة إلى جرائم التشهير... وغيرها من الإنتهاكات الأخرى.²

- من بين سلبيات الذكاء الاصطناعي مخاطر الأسلحة الفتاكة والذكية حيث أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن شركات التكنولوجيا تحاول إستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لصنع أسلحة حربية مستقبلية تلغي أي سيطرة بشرية، وهذا ما يشكل تهديدا كبيرا للعالم بحدوث مخاطر كبيرة³. كما أستعمل الذكاء الاصطناعي في حرب غزة من خلال تصريح صحيفة "الغارديان" أن إسرائيل تستخدم برامج الذكاء الاصطناعي في قصف قطاع غزة يسمى "the gospel" يتم تزويده بالمعلومات والبيانات ليقوم بإختيار الأفراد المراد قصفهم في قطاع غزة ما يعني أن له القدرة على معرفة عدد الضحايا المدنيين مسبقا.⁴

المبحث الثاني

الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي

يعتبر الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية لضمان توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل يعزز الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، سنتناول الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية (أولا)، ثم المسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي (ثانيا)، وبعدها الموقف التشريعي من أنظمة الذكاء الاصطناعي (ثالثا):

¹NikitaDuggal, Incredible Advantages and Benefits of AI, <https://www.simplilearn.com>, vu, 12/08/2024, at, 11:32pm.

² سعيد وليد سعد الدين ، المرجع السابق، ص 18.

³ "مخاطر كبيرة".. الذكاء الاصطناعي يدخل عصر "الروبوتات القاتلة"، تم الإطلاع عليه على الموقع الإلكتروني : <https://www.alhurra.com/tech/2024/07/03/>، يوم: 2024/08/11، على الساعة: 6: 30 مساء.

⁴ "الغارديان": إسرائيل بإستخدام الذكاء الاصطناعي في قصف غزة تعرف مسبقا عدد الضحايا بين المدنيين، تم الإطلاع عليه على الموقع الإلكتروني -: <https://arabic.rt.com/world/1517537>، يوم: 2024/08/11، على الساعة: 7:00 مساء.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية

تنازع حول هذا الموضوع إتحاهين بين رافض ومؤيد لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية:

أ) -الاتجاه المؤيد لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية:

تتجه بعض الأنظمة القانونية الحديثة نحو منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، وهو ما يتضمن منح الروبوتات والكيانات الذكية حقوقاً قانونية مشابهة لتلك التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعيون، مثال على ذلك هو ما قامت به المملكة العربية السعودية عندما منحت الروبوت "صوفيا" الجنسية السعودية في أواخر عام 2010 بالإضافة إلى إصدار جواز سفر لها. قد أثار هذا الإجراء تساؤلات حول الأساس القانوني الذي إستندت إليه عند منحها ذلك؟ وما قد يترتب عليها من نتائج قانونية؟ خاصة وأن الإسم والجنسية وجواز السفر هي حقوق تمنح عادة للأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون شخصية قانونية.

في هذا السياق، ظهرت توجهات تطالب بضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية إفتراضية وفقاً للقانون المدني المقارن، إن الشخصية القانونية ليست حكراً على البشر فقط بل منحت أيضاً لكيانات مثل الشركات والجمعيات والمؤسسات والأوقاف. و أن القانون الأمريكي قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث منح الشخصية القانونية لبعض المواقع الطبيعية مثل غابة تي أوريورا في نيوزيلندا وجبل تارانكي إستناداً إلى الفكرة القائلة بأن "كل البشر هم أشخاص، لكن ليس كل الأشخاص هم بشر".¹

الإعتراف للروبوت الذكي بالشخصية القانونية وفقاً لأنصار هذا التوجه يشابه الإعتراف بالشخصية القانونية للشخص الإعتباري، وكما تعد الشخصية الإعتبارية كيانا إفتراضياً فإن الأمر ينطبق أيضاً على الروبوت الذكي، الذي يمكن منحه حقوقاً وإلتزامات قانونية وفقاً لهذا التصور، هذا الإعتراف ليس بغريب إذ أن النظام القانوني للأشخاص المعنوية قد إستند في كثير من جوانبه على النظام القانوني للأشخاص الطبيعية بما في ذلك الإعتراف بالحقوق الأساسية.

يشير بعض الفقهاء المؤيدين لهذا الإقتراح إلى حدود هذه الفكرة، حيث إن الإعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي سيمكنه من إبرام العقود خاصة عقود التأمين مما يعني منحه ذمة مالية خاصة، سيتم تمويل هذه الذمة المالية من خلال مبالغ يساهم بها مصمم الروبوت الذكي والمالك عند

¹ باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصيتها، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023، ص 421.

الشراء وأيضا المستخدم إذا كان شخصا مختلفا عن المالك، والميزة الرئيسية لهذا الاقتراح تكمن في أن تعويض ضحايا الأضرار التي يتسبب بها الروبوت سيكون سريعا وفعالا،¹

(ب)- الإتجاه الرافض لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية

تثير فكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات إعتراضات أبرزها عدم تحديد نطاق تطبيق هذه الفكرة، فما هي أنواع الروبوتات التي تمنح هذه الشخصية القانونية؟ وما هي الحدود التي يجب وضعها بين مختلف أنواع هذه الأجهزة؟ كما أن فكرة منح الشخصية القانونية للروبوت تعتبر فكرة خطيرة كونها قد تلغي التقسيم الأساسي الوارد في القانون، وهو التقسيم إلى أشياء وأشخاص وقد يذهب البعض إلى القول بأن الروبوت يمكن أن يتساوى بالشخص الاعتباري الممكن أن يكون مسؤولا.

إن الإعتراف للروبوت بالشخصية القانونية قد يؤدي مستقبلا إلى منحها حقوقا أساسية مشابهة لتلك الحقوق الممنوحة للأشخاص الطبيعية، فقد تثار مشكلات حادة بمناسبة هذا الإعتراف أكثر تعقيدا وحدة من تلك التي تطرأ بالنسبة للأشخاص الاعتبارية²، فالإنسان الطبيعي قد يجد نفسه مستقبلا أمام شخصيات قانونية إلكترونية وهمية بسبب تبني الآراء التي تدعم منح هذه الأنظمة الذكية الشخصية القانونية والتي قد تنشأ عنها إنحرافات خطيرة تؤدي إلى تملص المصممين والمنتجين أو المالكين والمستخدمين لهذه الأنظمة من مسؤولياتهم بإلقاء المسؤولية على هذه الأنظمة نفسها³.

المطلب الثاني : المسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي :

سنتطرق في هذا الجزء إلى كل من المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، والمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي كما يأتي :

(أ)- المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي:

الجريمة تقوم على ثلاثة أركان الركن الشرعي والمادي والمعنوي، على أساس الركن الشرعي يتم تحديد المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي، وهذا ما جاءت به المادة الأولى من قانون العقوبات

¹ محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون، المجلد 35، العدد 102، 2023، ص 7، 8.

² مها يسرى عبد اللطيف عبد اللطيف نصار، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 17، العدد 7، 2023، ص 1496، 1497.

³ باهة فاطمة، المرجع السابق، ص 420.

الجزائري "للاجريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"¹، يشتمل الركن المعنوي على القصد الجنائي بنوعيه (العام والخاص) وعدم توافر أحد هذه الأركان يصعب تحميل أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، فبينما من الممكن تحقق الركن المادي نتيجة خطأ أحد أجهزة الذكاء الاصطناعي، فإن الركن المعنوي لا يمكن تصوره، نظرا لكون الذكاء الاصطناعي لا يمتلك الشخصية القانونية، إذ لا بد من إتجاه إرادته إلى ارتكاب الجريمة عمدا².

فالكيان الاصطناعي له القدرة على تلبية العنصر الخارجي (الفعل الجرمي) والعنصر الداخلي (الجرم الرجعي) وواقعيا فإنه يفي بهما، فلا يوجد ما يمنع من تحمل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، ولكي يتحمل كيان الذكاء الاصطناعي هذه المسؤولية يجب معاملته كشخص إعتباري على غرار الشركات التي تعتبر أشخاص اعتبارية بموجب القانون. وبناء على ذلك يجب منح الحريات الدستورية الأساسية للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع تلك الممنوحة للشركات فالهدف الرئيسي من هذا التوجه هو أنه مع تقدم الذكاء الاصطناعي وتطوره لن تكون المسؤولية الجنائية الناجمة عن أفعاله مقتصرة فقط على المبرمج أو المالك³ وهذا ما يتماشى مع ما جاء به الإتجاه المؤيد بمنح أجهزة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية إلى إمكانية مسائلة هذه الأجهزة عن أفعالها الشخصية وتحملها المسؤولية عن الأضرار التي قد تنتج عن أفعالها، ويتضمن ذلك إقرار ذمة مالية مستقلة لهذه الأجهزة لتعويض تلك الأضرار بشكل مباشر.

أما الإتجاه الثاني فيرى أن المسؤولية الجزائية تثبت للإنسان الطبيعي فقط، ولا يمكن أن تثبت لأجهزة الذكاء الاصطناعي وذلك لعدم قابلية تطبيق أغلب الجزاءات، إضافة إلى ذلك أن إسناد الجريمة إلى الذكاء الاصطناعي يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، كما أن العقوبة تهدف إلى تحقيق الردع بنوعيه العام والخاص وهو ما لا يمكن تحقيقه مع أجهزة الذكاء الاصطناعي⁴.

حسب رأينا يعد تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجنائية بشكل مباشر غير منطقي كون الذكاء الاصطناعي ليس بكيان له وعي وإرادة حرة إذ يعتمد على البرمجة والخوارزميات، والمسؤولية

¹ المادة الأولى من للأمر 156/66، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن لقانون العقوبات، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-24 المؤرخ في 28 أبريل 2024، جريدة رسمية عدد 30، سنة 2024.

² قندوز فتيحة، الجوانب القانونية لإستخدام الذكاء الاصطناعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2024، ص 1188.

³ بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 202.

⁴ قندوز فتيحة، المرجع السابق، ص 1188.

الجنائية تتطلب وجود قصد جنائي بعنصريه ، فإذا نتج خطأ يكون نتيجة لبرمجته وليس بإرادة منه ، يجب أن تقع المسؤولية الجنائية على المطورين والمبرمجين والمستخدمين أو المالكين وحتى الشركات التي تتحكم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي فهم من لديهم القدرة في التحكم في كيفية عمل الذكاء الاصطناعي والتنبؤ بأخطائه ، وبالتالي يتعين معاملة الذكاء الاصطناعي كتقنية تستخدم من طرف الأشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية ولا يمكن تحميله المسؤولية بشكل مستقل عنهم .

ب-) المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي:

لتحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من المسؤولية: المسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي، المسؤولية المدنية لحارس الشيء، والمسؤولية المدنية عن المنتج المعيب.

1-) المسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي:

لقد أشرنا سابقا إلى رأي بعض الفقهاء الذي يدعم فكرة الإقرار بالشخصية القانونية للأجهزة الذكاء الاصطناعي المتطورة التي تتخذ قراراتها بشكل مستقل ، وفقا لهذا الرأي تتحمل هذه الأجهزة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها بحيث يلزم الروبوت بتعويض الضرر الذي يسببه بشكل مباشر، مع تنفيذ الإلتزامات المدنية المالية عبر ذمة مالية مستقلة خاصة به يتم توفيرها من قبل المصمم أو المالك أو المستخدم، هذا الرأي حظي بتأييد بعض أعضاء البرلمان الأوروبي في 16 فبراير 2017 ولكنه قوبل بمعارضة شديدة.¹

2-) المسؤولية عن المنتجات المعيبة:

فيما يخص المسؤولية المدنية عن المنتج المعيب ، تقع مسؤولية التعويض عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي على عاتق المصمم أو المصنع سواء كان قد أنشأ النظام بالكامل أو صنع أجزائه وفي بعض الحالات الإستثنائية، قد يتحمل المالك أو المستخدم المسؤولية على الرغم من أن هذا التوجه يعد الأنسب لتحديد المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، إلا أن مصطلح "عيب المنتج" في سياق الذكاء الاصطناعي وخصوصيته بإعتباره عنصرا غير مادي مما يجعل من الصعب على المتضرر إثبات وجود عيب في منتج غير مادي.²

¹ عبد الله السعدي للمحاماة ،الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية،على الموقع الإلكتروني :

<https://ae.linkedin.com/pulse/> ، يوم: 2024/0816، على الساعة: 08:24 am

² قندوز فتيحة ، المرجع السابق ، ص 1187.

3- المسؤولية المدنية عن حراسة الأشياء:

في هذا السياق ، تحدد المادة 138 من القانون المدني الجزائري المسؤولية المدنية المتعلقة بحراسة الأشياء إذ تنص على أن عبئ التعويض عن الأضرار الناجمة عن الشيء تقع على حارسه مقابل السلطات الثلاث التي يمتلكها من إستعمال وتسيير ورقابة الشيء¹ وبناء على ذلك، يتحمل المتحكم في نظام الذكاء الاصطناعي أو حارس الروبوت الذكي الذي يمتلك سلطة إستخدامه أو توجيهه أو مراقبته للذكاء الاصطناعي مسؤولية التعويض عن الأضرار الناتجة عن إستخدامه، على الرغم من أن العديد من الروبوتات والأنظمة الذكية قد تعمل بشكل مستقل وتقوم ببعض المهام بشكل ذاتي ومستقل عن حارسها إلا أنها تظل تحت السيطرة النسبية لمستخدميها الذين يمكنهم إيقاف تشغيلها في أغلب الحالات، لذلك، تبقى المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن سلوك أنظمة الذكاء الاصطناعي على عاتق من يحرسها أو يستخدمها.²

المطلب الثالث: الموقف التشريعي من أنظمة الذكاء الاصطناعي:

سنتطرق إلى بعض المواقف التشريعية للدول إتجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أ-موقف المشرع الأمريكي من الذكاء الاصطناعي :

في نهاية عام 2016، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا حول مستقبل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته وأخلاقه، وفي 29 مايو 2019 المجلس التشريعي لولاية إلينوي أقر قانونا ينظم إجراء المقابلات بإستخدام الفيديو المدعوم بالذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف وبتاريخ 9 أغسطس 2019 وقع حاكم الولاية على مشروع هذا القانون ودخل القانون حيز التنفيذ في بداية يناير 2020. يتضمن القانون بندا يوجب الحصول على موافقة طالب الوظيفة قبل إستخدام الذكاء الاصطناعي في تسجيل لقطات المقابلة ويمنع إستخدام هذه المقاطع خارج نطاق عملية التوظيف ، كما قام الرئيس الأمريكي على توقيع الأمر التنفيذي تحت رقم 13859 الصادر بتاريخ 11 فبراير 2019 بهدف الحفاظ على القيادة الأمريكية في مجال الذكاء الاصطناعي ، وذلك من خلال تنسيق الجهود لحماية التكنولوجيا وتعزيز التقنيات وإبتكارات الذكاء الاصطناعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.³

¹ المادة 138 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

² عبد الله السعدي للمحامية ، المرجع السابق .

³ محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2022، ص ص 1059، 1060.

قامت الإدارة الأمريكية في أكتوبر 2023 على إصدار مرسوم هدفه الوقاية من الأخطار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي وقد صدر هذا المرسوم بأمر من الرئيس الأمريكي جو بايدن ، ويتضمن معايير جديدة لتعزيز أمن الذكاء الاصطناعي ويعمل على حماية المجتمع الأمريكي من الأخطار المحتملة لأجهزة الذكاء الاصطناعي كما يلزم الشركات المتطورة لهذه الأنظمة بمشاركة المعلومات الهامة والمختلفة ونتائج الاختبارات الأمنية مع الحكومة، كما يتعين على المؤسسات تحديد معايير للاختبارات الأمنية ومعالجة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني كما تم إستحداث قوانين جديدة تهدف إلى حماية الأشخاص من الإحتيال من خلال الكشف عن المحتوى الذي ينشأ بإستخدام الذكاء الاصطناعي والعمل على التحقق من صحته.¹

ب- موقف الإتحاد الأوروبي :

في عام 2018، قامت اللجنة الأوروبية للعدالة الناجزة بإصدار الميثاق الأخلاقي الأوروبي حول إستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية ، وقد حدد هذا الميثاق خمسة مبادئ أخلاقية يجب مراعاتها عند إستخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيق القانون وتتضمن هذه المبادئ مايلي :

- ✓ مبدأ إحترام الحقوق الأساسية: ضمان توافق تصميم وتطبيق خدمات وأدوات الذكاء الاصطناعي في أنظمة القضاء مع إحترام الحقوق الأساسية للإنسان.
- ✓ مبدأ عدم التمييز: التأكيد على منع إنشاء أو تطوير أو تخصيص تطبيقات للذكاء الاصطناعي التي قد تؤدي إلى التمييز بين الأفراد في المحاكم .
- ✓ مبدأ الجودة والأمن: العمل على إستخدام مختلف المصادر التكنولوجية الآمنة المعتمدة وتزويدها بالمعلومات والبيانات القضائية وقرارات المحاكم .
- ✓ مبدأ الحياد والشفافية والنزاهة: تبسيط أساليب معالجة البيانات وإصدارها بطرق واضحة وسهلة الفهم، مع ضمان خضوعها لعمليات تدقيق خارجي .
- ✓ مبدأ تحت سيطرة المستخدم: من خلال تمكين كل مستخدم من أن يكون فاعلا ومطلعا على حقوقه، ويكون صاحب القرار في إختياراته.²

¹ الذكاء الاصطناعي...تكنولوجيا "منفلتة" تبحث عن "ضوابط، عبر الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/tech/2024/2/14/pm6>، بتاريخ 2024/08/17، على الساعة 14:06

² ليتيم نادية، مجلس أوروبا والذكاء الاصطناعي: أية ضوابط لحماية حقوق الإنسان ؟، مجلة التراث، المجلد 13، العدد 04، ديسمبر 2023، ص5.

وفي عام 2023، توصل المفاوضون من البرلمان الأوروبي مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق حول قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي وذلك في بروكسل بتاريخ 8 ديسمبر 2023 بعد مفاوضات مطولة في خطوة وصفها البرلمان بأنها الأولى من نوعها على مستوى العالم ، تتضمن هذه القواعد تنظيم استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي من طرف الحكومات فيما يتعلق بالمراقبة البيومترية من طرف وكالات إنفاذ القانون، والتي كانت النقطة الأكثر جدلا في المحادثات إضافة إلى تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي مثل تطبيق « chat gpt »، كما ينظم مشروع القانون تطبيقات الذكاء الاصطناعي من بينها تقنية التعرف الآلي على الوجه بحيث تزداد المتطلبات مع إرتفاع مستوى الخطر المحتمل من هذه التطبيقات. وتضمن الاتفاق أيضا على حظر التلاعب أو إستغلال نقاط ضعف المستخدم بواسطة الذكاء الاصطناعي، كما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى منح إستثناءات للدفاع والأمن القومي وللأغراض العسكرية.¹

ج-موقف المشرع الجزائري من التأطير القانوني للذكاء الاصطناعي :

الجزائر من الدول الرائدة في المجال الرقمي من خلال تعزيزها للإبتكار التكنولوجي. لقد أصبحت الرقمنة جزءا أساسيا من إستراتيجية التنمية الوطنية من خلال إدماج التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة وضمان إستفادة كاملة من فرص التحول الرقمي ما إستدعى ذلك ، تحديث الأطر القانونية والتشريعية لمواكبة التكنولوجيا الحديثة ، من بين النصوص القانونية التي تبنتها الجزائر في مجال التطور التكنولوجي في قطاع العدالة ما يلي :

- صدور القانون 04-09 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بالإعلام والاتصال ومكافحتها ، جاء هذا القانون بتجريم السلوكيات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، وكذا مختلف آليات مجابتهها ، مع تحديد القواعد الإجرائية الخاصة بهذه الجرائم.²

- جاء قانون 06-24 في آخر تعديل لقانون العقوبات الجزائري والذي تضمن تجريم بعض السلوكيات المرتكبة عبر الأنترنت من بينها المواد 333 مكرر، 333 مكرر، 333 مكرر 5 وغيرها.³

¹الاتحاد الأوروبي يضع قواعد صارمة لإستخدام الذكاء الاصطناعي، عبر الموقع الإلكتروني : <https://www.dw.com/ar/> ، بتاريخ 2024/08/17، على الساعة 9:56pm

² القانون رقم 04-09، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

³ قانون رقم 06-24 المؤرخ في 28 أبريل 2024، المعدل والمتمم للأمر 156/66، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن لقانون العقوبات ، جريدة رسمية عدد 30، سنة 2024.

- قانون عصرنة العدالة الذي تضمن عدة تحديثات في قطاع العدالة ، من خلال قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والذي تضمن إنشاء منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل تبادل الوثائق والمحركات القضائية إلكترونيا وغيرها¹
 - إضافة إلى إستحداث قاعدة معطيات مركزية لصحيفة السوابق القضائية .
 - النيابة الإلكترونية.
 - إستحداث الشباك الإلكتروني الموحد المتواجد على مستوى كافة المجالس القضائية.
 - التبادل الإلكتروني للملفات بين القضاة النيابة وقضاة التحقيق².
 - إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة وفقا للأمر 04-20³.
- على الرغم من تقدم الجزائر في المجال الرقمي والأمن المعلوماتي ، إلا أنها تفتقر إلى وجود نصوص صريحة تتضمن تنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الرغم من أن التقنيات المعتمدة على التكنولوجيا تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي ، إلا أن المشرع الجزائري لم يتطرق في نصوصه القانونية لأي تنظيم للذكاء الاصطناعي وهذا يعتبر نقصا في التأطير القانوني لهذه التقنية ، بالرغم من إستحداث المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي التي تقوم بتدريس متخصصين بعلوم البيانات ومهندسين للذكاء الاصطناعي وهذا ما يوجب على المشرع الجزائري تداركه في السنوات المقبلة .

خاتمة:

ختاما، يتضح من خلال هذه الدراسة أنه لضمان إستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل آمن وأخلاقي في ظل السرعة التي تتطور بها هذه التقنية الذكية، يتعين على المشرعين وضع تنظيم قانوني مرن قابل للتكيف مع تطورات الذكاء الاصطناعي، يعالج كافة القضايا المرتبطة به سواء فيما يتعلق بالمسؤولية، والخصوصية، والأمان وتعزيز الشفافية والمساءلة بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع

¹ قانون 03-15 المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية العدد 06، بتاريخ 10 فبراير 2015.

² عصرنة العدالة ، على الموقع الإلكتروني : <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/>، بتاريخ 20/08/2024، على الساعة 22:43pm

³ الأمر 04-20 المؤرخ في 20 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 155/66، في 8 يونيو 1966، والمتضمن لقانون الإجراءات الجزائية جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ 31 غشت 2020.

الإبتكار التكنولوجي من جهة وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على المصلحة العامة من جهة أخرى، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر الآتي:

-أبرزت الثورة الرقمية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة ، عدة تجليات للتقدم التكنولوجي، من أبرزها الذكاء الاصطناعي، الذي أضاف بعدا جديدا لهذه الثورة الرقمية، إذ غير جذريا طريقة التعامل مع البيانات والمعلومات الرقمية، ما يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة .

-يتطلب إعتناء تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ضمانات عديدة ، لضمان الإستخدام الآمن والأخلاقي لهذه التكنولوجيا، من أبرزها حماية البيانات الشخصية من الوصول الغير مصرح به أو الاستعمال غير الأخلاقي.

-تتسارع الدول في تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة ، لتعزيز الإبتكار وتحسين الكفاءة التقنية ، ومع ذلك فإن تسارع تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي يرافقه أيضا ظهور مخاطر جديدة على جميع الأصعدة، ومع التطور السريع لأنظمة الذكاء الاصطناعي ، أفضى إلى ظهور مجموعة جديدة من الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ، والتي لم تتناولها القوانين الجنائية الحالية إلا في البعض منها .
-هناك قصور كبير في المنظومة القانونية الحالية ، تتمثل في غياب تشريعات خاصة التي تنظم إستخدام الذكاء الاصطناعي، هذا الفراغ التشريعي يبرز الحاجة إلى تنظيم فعال لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها إرتأينا تقديم البعض من التوصيات :

-من الضروري إقرار تشريع شامل يتناول جميع جوانب إستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، مع تحديد المعايير والحدود اللازمة لإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع القيم المجتمعية والدينية والأخلاقية للدولة.

-يتعين تعديل القوانين الداخلية الحالية ، خصوصا قانون العقوبات والقانون المدني وقانون الملكية الفكرية ، لتواكب التطورات الحديثة لأنظمة الذكاء الاصطناعي تنظم عمليات التصميم والتصنيع والتشغيل والإستخدام .

-تعزيز التعاون الدولي وإرساء قواعد دولية لمواجهة الجرائم المستجدة جراء إستخدام الذكاء الاصطناعي ، من خلال الإتفاقيات والبروتوكولات .

-لابد من وضع تصور جديد للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مشابه للشخصية الاعتبارية بحيث يمكن تحميل المسؤولية المدنية والجزائية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مع تحديد المسؤولية القانونية لكل

من المصنعين والمالكين والمستخدمين لأنظمة الذكاء الاصطناعي ، مع وضع جزاءات جنائية تتناسب مع طبيعة هذه التقنية .

-ينبغي نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الدراسية، إضافة إلى توعية المجتمع توعية قانونية للتعامل مع هذه التقنية، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل في الجامعات لزيادة الوعي بالمشاكل القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

أ)-النصوص القانونية:

1- الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن للقانون المدني المعدل والمتمم.

2- القانون رقم 04-09، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية ، العدد 47، الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

3- الأمر 04-20 المؤرخ في 20 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 155/66، في 8 يونيو 1966، والمتضمن لقانون الإجراءات الجزائية جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ 31 غشت 2020.15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتعلق بعصنة العدالة ، الجريدة الرسمية العدد 06، بتاريخ 10 فبراير 2015.

4- قانون رقم 06-24 المؤرخ في 28 أبريل 2024، المعدل والمتمم للأمر 156/66، المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن لقانون العقوبات ، جريدة رسمية عدد 30، في 30 أفريل ، سنة 2024.

ب)-الكتب:

1-محمدي أحمد نسيم ، ثورة الذكاء الجديد، كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم؟ الطبعة الأولى ، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، فيفري 2021.

2-محمد علي أبو علي، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2024.

ج)-المقالات العلمية:

1-البابلي، عمار ياسر محمد زهير ، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة ، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد 29، عدد 1، يناير 2021.

2-باهة فاطمة.أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصيتها ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 09، العدد 01، سنة 2023.

3-بن عودة حسكر مراد ، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022.

- 4- سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي، تطبيقات وإنعكائات، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد (6)، العدد رقم (4)، ديسمبر، 2022.
 - 5- سعيد وليد سعد الدين محمد، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد 64، العدد 02، 2022.
 - 6- قندوز فتيحة، الجوانب القانونية لإستخدام الذكاء الاصطناعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، سنة 2024.
 - 7- ليتيم نادية، مجلس أوروبا والذكاء الاصطناعي: أية ضوابط لحماية حقوق الإنسان؟، مجلة التراث، المجلد 13، العدد 04، ديسمبر 2023.
 - 8- مها يسرى عبد اللطيف عبد اللطيف نصار، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 17، العدد 7، 2023.
 - 9- محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2022.
 - 10- محمد لين بن قايد علي، الذكاء الاصطناعي ومهنة المحاماة: نحو التخلي عن النموذج التقليدي لممارسة المهنة، مجلة الإجتهد القضائي، المجلد 15، العدد 02، (العدد التسلسلي 32)، نوفمبر 2023.
 - 11- محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون، المجلد 35، العدد 102، 2023.
- (د)-المواقع الإلكترونية:
- 1- الذكاء الاصطناعي.. تكنولوجيا "منفلتة" تبحث عن "ضوابط"، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/tech/2024/2/3/>، بتاريخ 2024/08/17، الساعة 14:pm6
 - 2- الاتحاد الأوروبي يضع قواعد صارمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.dw.com/ar>، بتاريخ 2024/08/17، الساعة 56:pm9
 - 3- عبد الله السعدي للمحاماة، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية، على الموقع الإلكتروني: <https://ae.linkedin.com/pulse>، يوم 2024/1608، الساعة 08:24am
 - 4- "مخاطر كبيرة".. الذكاء الاصطناعي يدخل عصر "الروبوتات القتالة"، تم الإطلاع عليه على الموقع الإلكتروني: <https://www.alhurra.com/tech/2024/07/03/>، يوم: 2024/08/11، الساعة 6:30 مساء.
 - 5- "الغارديان": إسرائيل باستخدام الذكاء الاصطناعي في قصف غزة تعرف مسبقا عدد الضحايا بين المدنيين، تم الإطلاع عليه على الموقع الإلكتروني: <https://arabic.rt.com/world/1517537>، يوم: 2024/08/11، الساعة 7:00 مساء.
 - 6- عصرنة العدالة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2>، بتاريخ 2024/08/20، الساعة 22:43pm

باللغة الإنجليزية:

A)-BOOKS :

1- Simon Deakin and Christopher Markou , Is law computable? : critical perspectives on law and artificial Intelligence, Oxford, UK ; New York, NY : Hart Publishing, an imprint of Bloomsbury Publishing, 2020.

B)-WEBSITES:

1-- Nikita Duggal, Incredible Advantages and Benefits of AI,
<https://www.simplilearn.com>,vu,12/08/2024,at,11:32pm.